

**No. 36843**

---

**Denmark  
and  
Tunisia**

**Agreement between the Government of the Kingdom of Denmark and the Government of the Republic of Tunisia concerning the promotion and reciprocal protection of investments. Copenhagen, 28 June 1996**

**Entry into force:** *11 May 1998, in accordance with article 15*

**Authentic texts:** *Arabic, Danish and English*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Denmark, 1 August 2000*

---

**Danemark  
et  
Tunisie**

**Accord entre le Gouvernement du Royaume du Danemark et le Gouvernement de la République tunisienne relatif à la promotion et à la protection mutuelle des investissements. Copenhague, 28 juin 1996**

**Entrée en vigueur :** *11 mai 1998, conformément à l'article 15*

**Textes authentiques :** *arabe, danois et anglais*

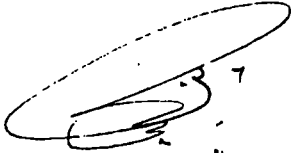
**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Danemark, 1er août 2000*

2) وبالنسبة للإستثمارات المنجزة قبل تاريخ الإيقاف الفعلي للعمل بهذا الإتفاق تبقى أحكام الفصول من 1 إلى 12 سارية المفعول لمدة عشرة سنوات وذلك بداية من التاريخ المذكور أعلاه.

وإشهادا على ذلك تم إمضاء هذا الإتفاق من قبل الممضين أسفله الذين منحتهما حكومتيهما الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض.

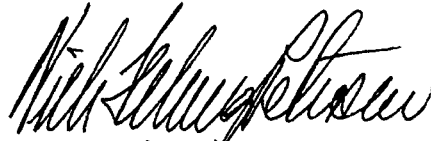
حرر بكوبنهاغن في 28 جوان 1996 في نسختين أصليتين كل واحدة باللغة العربية والدنماركية والإنكليزية وكل النصوص لها نفس قوة الإعتماد وفي حالة خلاف في التفسير يتم اعتماد النص باللغة الإنكليزية.

عن حكومة الجمهورية التونسية



الحبيب بن يحيى  
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة مملكة الدنمارك



نيكس هلفق بترسن  
وزير الشؤون الخارجية

#### الفصل (14)

#### التوسع التراخي

لا يطبق هذا الإتفاق على "فارو اسلند" و"قرين لاند" . ويمكن أن تتسحب أحكام هذا الاتفاق على "فارو اسلند" و"قرين لاند" بعد اتفاق بين الطرفين المتعاقدين بواسطة تبادل رسائل.

#### الفصل (15)

#### دخول الإتفاق حيز التنفيذ

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد أن يبلغ كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بأن الإجراءات الدستورية اللازمة لهذا الغرض قد تم القيام بها.  
يدخل الإتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوم من آخر إعلام.

#### الفصل (16)

#### المدة والإلغاء

1) يبقى هذا الإتفاق نافذا المفعول لمدة عشرة سنوات. ويبقى نافذ المفعول إلى أن يشعر كتابيا أحد الطرفين للطرف المتعاقد الآخر بنيته في إيقاف العمل بهذا الاتفاق. ويصبح الإعلام بإيقاف العمل بهذا الاتفاق نافذ المفعول سنة بعد تاريخ الإعلام.

### الفصل (11)

#### تعهدات اخرى

تخضع استثمارات مستثمري احد الطرفين المتعاقدين للتعهدات الخاصة الممنوحة من قبل الطرف المتعاقد الآخر والتي تكون أكثر إمتيازاً من المعاملة الممنوحة بموجب هذا الإتفاق بالنسبة للمستثمر.

### الفصل (12)

#### تطبيق الإتفاق

يطبق هذا الاتفاق على الإستثمارات المنجزة على تراب طرف متعاقد من قبل مستثمر الطرف المتعاقد الآخر بعد 1 جانفي 1957 ولا يطبق على الخلاف أو النزاعات القائمة قبل دخوله حيز التنفيذ.

### الفصل (13)

#### تنقيحات

يمكن تنقيح أحكام هذا الإتفاق في أي وقت من دخوله حيز التنفيذ بإتفاق كلا الطرفين المتعاقدين. تدخل التنقيحات حيز التنفيذ بعد إشعار كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

ب- إذا لم تتم التعيينات اللازمة في غضون الأجل المبينة أعلاه يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين وفي غياب إتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة. وإذا كان الرئيس حاملاً لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة، يدعى الرئيس المساعد للقيام بالتعيينات اللازمة وإذا كان الرئيس المساعد حاملاً لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة، يدعى عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في السلم الوظيفي والذي لا يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة.

ج- تطبق هيئة التحكيم أحكام هذا الإتفاق والاتفاقات الأخرى المبرمة بين الطرفين المتعاقدين والإجراءات التي يعتمدها القانون الدولي. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الاصوات وتحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها،  
د- تكون قرارات هيئة التحكيم نهائية وملزمة بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

هـ) يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالعضو الذي يعينه وكذلك المصاريف المتعلقة بتمثيله خلال إجراءات التحكيم، و يتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس والمصاريف الأخرى.

والمعرضة للتوقيع في واشنطن في 18 مارس 1965 (اتفاقية  
إكسيد)، أو  
ب- محكم أو هيئة تحكيم دولية يتم تكوينها وفقا لقواعد تحكيم لجنة  
الأمم للقانون التجاري الدولي.

### الفصل (10)

#### تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

- 1) يقع تسوية النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين والمتعلقة  
بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق قدر الإمكان عن طريق التفاوض.
- 2) وإذا تعذر تسوية هذا النزاع في أجل ثلاثة اشهر من بدايته يتم  
عرضه بطلب من أي من الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم.
- 3) تتكون هيئة التحكيم حسب كل حالة خاصة كما يلي:  
أ- يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضوا بالهيئة في أجل ثلاثة  
اشهر من تاريخ طلب التحكيم، ويختار هذان العضوان أحد رعايا دولة  
اخرى يقع تعيينه رئيسا للهيئة بعد موافقة الطرفين المتعاقدين. يقع  
تعيين الرئيس في بحر ثلاثة اشهر من تاريخ تعيين العضوين  
الأخرين.

أ- بتحويل بموجب قانون أو بموجب معاملة قانونية كل حقوق ومطالب المستثمر للطرف المتعاقد الأول أو للجهاز الذي عينه

ب- ويكون للطرف المتعاقد الأول والجهاز الذي عينه بموجب حلول محل الحق في ممارسة حقوق المستثمر المعني والمطالبة بمطالبه وتحمل الإلتزامات الناتجة عن الإستثمار.

### الفصل (9)

#### تسوية النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر

1) يقع بقدر الإمكان تسوية أي نزاع ينشأ بين مستثمر طرف متعاقد والطرف المتعاقد الآخر يتعلق باستثمار أنجز على تراب هذا الطرف المتعاقد الأخير بالطرق الودية.

2) وإذا تعذر تسوية النزاع القائم بين مستثمر طرف متعاقد والطرف المتعاقد الآخر في أجل ثلاثة اشهر يكون للمستثمر حق إختيار اللجوء الى احدى جهتي التحكيم الدولي الآتي ذكرهما:

أ- المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات التي انشأ بين دول ورعايا دول اخرى بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين دول ورعايا دول اخرى

- ج- الفائدة والارباح الموزعة والأرباح وأي عائدات أخرى.
- د- الدفعات المنجزة لتسديد قروض الإستثمار والفائدة المستحقة.
- هـ- الدفعات الناتجة عن الحقوق المنصوص عليها بالفقرة (IV) من القسم 1 من الفصل 1 من هذا الإتفاق،
- و- حصة معقولة من أجور ورواتب أخرى للأجراء المنتدبين من الخارج في إطار الإستثمار.
- ز- التعويض أو الترجيع أو جبر الضرر أو أي صورة أخرى للتسوية وفقا للفصلين 5 و6.

(2) ويتم تحويل الدفعات المنجزة طبقا للقسم 1 من هذا الفصل بدون تأخير وبعملة قابلة للتحويل.

(3) تنجز التحويلات حسب سعر الصرف المعمول به بسوق الصرف بتاريخ التحويل وبالنسبة للمعاملات بالحاضر للعملة التي سيقع تحويلها. وفي غياب سوق للعملة القابلة للتحويل فإنه يتم تطبيق آخر سعر صرف تم اعتماده لإستثمار خارجي.

### الفصل (8)

#### حلول محل

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو الجهاز الذي عينه بدفوعات لفائدة مستثمريه بموجب ضمان تم منحه بعنوان إستثمار قائم على تراب الطرف المتعاقد الآخر فإن هذا الأخير يعترف :



## الفصل (6) التعويض

يُنتفع مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم إلى خسائر ناتجة عن حرب أو نزاعات مسلحة أخرى أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو اضطرابات أهلية أو فتنة أو عصيان تحدث على تراب الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة لا تقل إمتيازاً عن المعاملة الممنوحة لمستثمري هذا الطرف المتعاقد الأخير أو مستثمري أي دولة أخرى على أن تمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً حسب رأي المستثمر وذلك فيما يخص الترجيع وجبر الضرر والتعويض أو أي صور أخرى من صور التسوية.

## الفصل (7)

### تحويل رأس المال والعوائد

(1) يمنح كل طرف متعاقد بالنسبة للاستثمارات المنجزة على ترابه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بحرية تحويل:

أ- رأس المال الأولي وأي رأس مال إضافي لصيانة وتطوير الاستثمار.

ب- الرأس المال المستثمر أو محصول البيع أو التصفية لكل أو جزء من الاستثمار.

(2) يكون مبلغ التعويض مساويا للقيمة الحقيقية السائدة في السوق بالنسبة للاستثمار المنتزع وذلك مباشرة قبل الإنتراع أو قبل أن تصبح إجراءات الإنتراع معلومة للعموم بما يؤثر في قيمة الاستثمار. يدفع التعويض بصفة عاجلة ويتضمن مبلغ تعويض أي تأخير في الدفع الذي يمكن أن يحصل ابتداء من تاريخ الإنتراع على أن لا يكون المستثمر هو المتسبب في هذا التأخير.

(3) يكون للمستثمر المتضرر بمقتضى قانون الطرف المتعاقد الذي قام بالإنتراع ، الحق في إعادة نظر عاجلة من قبل السلطات القضائية أو سلطات مختصة مستقلة اخرى لذلك الطرف المتعاقد لحالته ولتقييم استثماره ولدفع التعويض وفقا للمبادئ المنصوص عليها بالقسم 1 من هذا الفصل.

(4) في حالة قيام طرف متعاقد بإنتراع مكاسب شركة أو منشأة قائمة على ترابه وتم تسجيلها أو تكوينها طبقا لقانونه والتي يملك فيها مستثمري الطرف المتعاقد الاخر استثمارا بما في ذلك المساهمات في راس المال فانه يتم تطبيق أحكام هذا الفصل لضمان تعويض عاجل وكاف وفعلي لهؤلاء المستثمرين لكل نقص أو تقلص حاصل في القيمة الحقيقية السائدة في السوق لذلك الاستثمار والناج عن الإنتراع وفقا للفقرات من 1 إلى 3 من هذا الفصل وذلك.

#### الفصل (4)

#### الإستثناءات

لا يمكن تفسير أحكام هذا الاتفاق المتعلقة بمنح معاملة لا تقل إمتيازاً عن المعاملة الممنوحة لمستثمري كل من الطرفين المتعاقدين أو مستثمري دولة أخرى كالتزام لأحد الطرفين المتعاقدين بسحب لفائدة مستثمري الطرف المتعاقد الأخرى معاملة أو أفضلية أو إمتياز ناتج عن:

- أ- عضويته في أي منطقة تبادل حر أو أي إتحاد جمركي أو أي منظمة إقتصادية جهوية أخرى مماثلة قائمة أو مستقبلية والتي يكون او يمكن ان يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها، او
- ب- أي إتفاق أو ترتيب دولي يتعلق كلياً أو بأغلبه بالضرائب.

#### الفصل (5)

#### الإنتزاع والتعويض

(1) لا يمكن تأميم أو إنتزاع إستثمارات مستثمري الطرفين المتعاقدين أو إخضاعها إلى أي إجراءات لها نتيجة مشابهة للتأميم أو الإنتزاع (والمشار إليها فيما بعد ب"الإنتزاع") على تراب الطرف المتعاقد الآخر إلا لاسباب المصلحة العامة وعلى أساس غير تمييزي وطبقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون ومقابل دفع تعويض عاجل وكاف وفعلي.

(2) تنتفع إستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات بحماية وأمن كاملين على تراب الطرف المتعاقد الآخر. لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين الإخلال بأي حال بواسطة اجراءات غير معقولة او تمييزية في التصرف أو صيانة أو إستعمال أو الإنتفاع أو احوالة الإستثمارات المنجزة على ترابه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

### **الفصل (3)**

#### **معاملة الإستثمارات**

(1) يمنح كل طرف متعاقد على ترابه معاملة عادلة ومنصفة لفائدة الإستثمارات المنجزة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر على أن لا تكون هذه المعاملة في أي حال اقل إمتيازاً من المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى، وتمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً بالنسبة للمستثمرين.

(2) يمنح كل طرف متعاقد على ترابه معاملة عادلة ومنصفة لفائدة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بتصرف هؤلاء المستثمرين في إستثماراتهم أو صيانتها أو إستعمالها أو الإنتفاع بها أو إحالتها على أن لا تكون هذه المعاملة في أي حال اقل إمتيازاً من المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى ، وتمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً بالنسبة للمستثمرين.

(3) تنتفع العائدات والمبالغة المتولدة عن إعادة استثمار تلك العائدات بنفس الحماية التي ينتفع بها الإستثمار طبقاً لأحكام هذا الإتفاق .

(4) تطلق عبارة "مستثمر" بالنسبة لكل طرف متعاقد على :

أ- الأشخاص الطبيعيين الحاملين لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً لقوانينه وتراتيبه.

ب- كل كيان تم تكوينه والاعتراف به كشخص معنوي وفقاً لقوانين وتراتيب ذلك الطرف المتعاقد كالشركات أو الجمعيات أو المؤسسات المالية للتنمية أو المؤسسات الخيرية أو أي كيان مماثل سواء كانت ذات مسؤولية محدودة أو لا أو كانت انشطتها ترمي الى تحقيق ارباح اولاً.

(5) تطلق عبارة " تراب" بالنسبة لكل طرف متعاقد على التراب الذي يوجد تحت سيادته وكذلك البحر ومناطق أعماق البحار التي يمارس عليها هذا الطرف المتعاقد حقوق سيادية أو ولاية وفقاً للقانون الدولي

## الفصل (2)

### تشجيع وحماية الإستثمارات

(1) يقبل كل طرف متعاقد إستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويشجع تلك الإستثمارات بما في ذلك تسهيل إقامة مكاتب التمثيل وذلك وفقاً لقوانينه وتراتيبه.

(II) الأصول المادية وغير المادية والمنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق عينية أخرى كالإجار المالي والرهنات والإمتيازات والضمانات وأي حقوق أخرى مماثلة.

(III) شركة أو منشأة أو أسهم أو قيم أو أشكال أخرى للمساهمة في شركة أو منشأة أو سندات أو دين لشركة أو لمنشأة.

(III) العائدات التي تم إعادة استثمارها والمطالبات بأموال أو بخدمات بموجب عقد ذات قيمة إقتصادية.

(IV) حقوق الملكية الصناعية والفكرية بما في ذلك حقوق التأليف والبراءات والأسماء التجارية والتكنولوجية والمهارات والشهرة التجارية وأي حقوق أخرى مماثلة.

(V) اللزيمات وحقوق أخرى ممنوحة بالقانون أو بعقد بما في ذلك الحقوق المتعلقة باستخراج وإستغلال والبحث عن الموارد الطبيعية.

(VI) إن كل تغيير في الشكل الذي استثمرت فيه الأموال لا يؤثر في تصنيفها كإستثمارات.

(2) تطلق عبارة "عائدات" على المبالغ المتولدة عن إستثمارات وتشمل خاصة وبدون حصر الأرباح أو الفائدة أو مكاسب رأس المال أو الأرباح الموزعة أو الإتاوات أو المكافآت.

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

**إتفاق**  
**بين حكومة مملكة الدنمارك**  
**وحكومة الجمهورية التونسية**  
**متعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة**  
**للإستثمارات**

إن حكومة مملكة الدنمارك وحكومة الجمهورية التونسية المشار إليهما  
فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،

رغبة منهما في خلق الظروف الملائمة للإستثمارات في كلا الدولتين  
وتكثيف التعاون بين المنشآت الخاصة في كلا الدولتين قصد تشجيع  
الإستعمال المجدي للموارد.

وإدراكا منهما بأن معاملة عادلة ومنصفة للإستثمار على أساس  
متبادل من شأنه أن يخدم هذا الهدف،

فقد إتفقتا على ما يلي:

**الفصل (1)**

**تعريف**

لأغراض هذا الإتفاق

1) تطلق عبارة "إستثمارات" على كافة أنواع الأصول المستثمرة على  
تراب طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتراتبته، وتشمل خاصة وبدون حصر:

[ DANISH TEXT — TEXTE DANOIS ]

OVERENSKOMST MELLEM KONGERIGET DANMARKS REGERING  
OG  
REPUBLIKKEN TUNESIENS REGERING OM FREMME OG GENSIDIG  
BESKYTTELSE AF INVESTERINGER

Kongeriget Danmarks regering og Republikken Tunesiens regering, herefter omtalt som de kontraherende parter,  
SOM ØNSKER at skabe fordelagtige vilkår for investeringer i begge stater og styrke samarbejdet mellem private foretagender i begge stater med henblik på at stimulere den produktive anvendelse af ressourcer,  
SOM ANERKENDER, at en rimelig og retfærdig behandling af investeringer på et gensidigt grundlag vil tjene dette formål,  
ER BLEVET ENIGE om følgende:

Artikel I

*Definitioner*

I denne overenskomst

- (1) skal udtrykket »investering« omfatte enhver form for aktiver, investeret i en kontraherende parts territorium i overensstemmelse med dens love og administrative bestemmelser, og skal omfatte i særdeleshed, men ikke udelukkende:
  - (i) løsøre og fast ejendom såvel som enhver anden rettighed, såsom leasing-kontrakter, realkredit, tilbageholdelses- og panterettigheder, forlods og kautionkrav og alle andre lignende rettigheder,
  - (ii) et firma eller en virksomhed, eller andele, aktier eller andre former for deltagelse i et firma eller en virksomhed og gældsbeviser og gæld i et firma eller en virksomhed,
  - (iii) geninvesteret udbytte, fordringer på penge og opfyldelse af kontrakt af finansiell værdi,
  - (iv) industrielle og intellektuelle ejendomsrettigheder, herunder ophavsrettigheder, patenter, firmanavne, teknologi, varemærker, goodwill, know-how og alle andre lignende rettigheder,
  - (v) koncessioner eller andre rettigheder, som er tildelt ved lov eller kontrakt, herunder koncessioner til eftersøgning og udvinding af naturressourcer.
  - (vi) en ændring i den måde, hvorpå midler investeres, påvirker ikke deres karakter som investering.
- (2) Udtrykket »udbytte« skal betyde de beløb, som investeringen afkaster, omfattende især, men ikke udelukkende, fortjeneste, renter, kapitalgevinster, dividender, royalties eller honorarer.
- (3) Udbytte, og i tilfælde af reinvesteringsbeløb, der hidrører fra reinvesteringen, skal nyde samme beskyttelse som investeringen i overensstemmelse med denne aftale.
- (4) Udtrykket »investor« skal for begge kontraherende parter vedkommende betyde:
  - (a) Fysiske personer med statsborgerskab i en kontraherende part i overensstemmelse med denne parts gældende love og administrative bestemmelser.
  - (b) Enhver enhed etableret i overensstemmelse med og anerkendt som en juridisk person i henhold til love og administrative bestemmelser i den kontraherende part, såsom selskaber, firmaer, sammenslutninger, finansieringsinstitutioner på udviklingsområdet, fonde eller lignende enheder, uanset om de har begrænset ansvar, og om de måtte være rettet mod overskudsgivende virksomhed.
- (5) Udtrykket »territorium« skal for hver kontraherende part omfatte det territorium, som hører under dets suverænitet, såvel som havet og undersøiske zoner, over hvilke den kontraherende part udøver suveræne rettigheder eller jurisdiktion i henhold til folkeretten.



## Artikel 2

### *Investeringsfremme og -beskyttelse*

- (1) Hver kontraherende part skal i overensstemmelse med sine love og administrativ praksis tillade investeringer fra den anden kontraherende parts investorer og fremme sådanne investeringer, herunder lette etableringen af repræsentationskontorer.
- (2) Investeringer fra investorer fra hver af de kontraherende parter skal til enhver tid nyde fuld beskyttelse og sikkerhed på den anden kontraherende parts territorium. Ingen kontraherende part må på nogen måde ved urimelige og diskriminatoriske foranstaltninger skade den anden kontraherende parts investorer forvaltning, opretholdelse, anvendelse, besiddelse eller afvikling af investeringer på sit territorium.

## Artikel 3

### *Investerings behandling*

- (1) Hver kontraherende part skal på sit territorium give investeringer foretaget af den anden kontraherende parts investorer en rimelig og retfærdig behandling, som på ingen måde er mindre gunstig end den, der gives dens egne investorer eller investorer fra noget tredjeland, idet den for investorer mest gunstige behandling lægges til grund.
- (2) Hver kontraherende part skal på sit territorium give den anden kontraherende parts investorer en rimelig og retfærdig behandling, hvad angår forvaltning, opretholdelse, anvendelse, besiddelse eller afvikling af deres investeringer, som på ingen måde er mindre gunstig end den, der gives dens egne investorer eller investorer fra noget tredjeland, idet den for investorer mest gunstige behandling lægges til grund.

## Artikel 4

### *Undtagelser*

Bestemmelserne i denne aftale vedrørende tilståelsen af en ikke mindre gunstig behandling end den, der gives investorer fra nogen af de kontraherende parter eller noget tredjeland, skal ikke udlægges som en forpligtelse for den ene kontraherende part til at tilbyde investorer fra den anden kontraherende part fordelene ved nogen behandling, præference eller privilegier, der hidrører fra:

- (a) medlemskab af ethvert eksisterende eller fremtidigt frihandelsområde, toldunion eller anden lignende regional økonomisk organisation, i hvilken nogen af de kontraherende parter er eller måtte blive part, eller
- (b) enhver international overenskomst eller ordning, som helt eller fortrinsvis vedrører beskatning.

## Artikel 5

### *Ekspropriation og erstatning*

- (1) Investeringer fra de kontraherende parter investorer må ikke nationaliseres, eksproprieres eller underkastes foranstaltninger med tilsvarende virkning som nationalisering eller ekspropriation (i det følgende benævnt »ekspropriation«) på den anden kontraherende parts territorium, medmindre det sker af hensyn til almenvellet, på et ikke-diskriminatorisk grundlag, med behørig retsgyldighed og mod en omgående, fyldestgørende og effektiv erstatning.
- (2) Denne erstatning skal svare til den rimelige markedsværdi af den eksproprierede investering umiddelbart før ekspropriationen eller den forestående ekspropriation blev offentlig kendt, og derved kunne påvirke investeringens værdi. Erstatning skal betales omgående og skal indeholde et beløb til kompensation for forsinkelse med betalingen, der måtte opstå fra ekspropriationstidspunktet, forudsat at betalingsforsinkelsen ikke skyldes investoren.

(3) Den berørte investor skal ved domsmyndighed eller anden kompetent og uafhængig myndighed på den eksproprierende kontraherende parts territorium have ret til omgående i henhold til loven i den kontraherende part, som foretager ekspropriationen, at få prøvet lovligheden af sagen og af erstatningsvurderingen af investeringen og af erstatningsbetalingen, i overensstemmelse med de principper, der er fastsat i stk. (1) i denne artikel.

(4) Når en kontraherende part eksproprierer et firmas eller en virksomheds aktiver på sit territorium, som er indregistreret eller oprettet ved dennes lov, og når investorer fra den anden kontraherende part har en investering i firmaet eller virksomheden, herunder igennem aktier eller andele, skal reglerne i denne artikel sikre omgående, fyldestgørende og effektiv erstatning til sådanne investorer for enhver skade eller formindskelse af den rimelige markedsværdi af en sådan investering, som måtte være forårsaget af ekspropriationen i overensstemmelse med denne artikels stk. (1) til (3).

#### Artikel 6

##### *Erstatning for tab*

Investorer fra en kontraherende part, hvis investeringer på den anden kontraherende parts territorium lider tab på grund af krig eller anden væbnet konflikt, revolution, national undtagelsestilstand, revolte, oprør eller uroligheder på sidstnævnte kontraherende parts territorium, skal gives en behandling af sidstnævnte kontraherende part, hvad angår genindsættelse i tidligere rettigheder, skadesløsholdelse, erstatning eller anden fyldestgørelse, der ikke er mindre gunstig end den, som sidstnævnte kontraherende part giver sine egne investorer eller investorer fra noget tredjeland, idet den for investor mest gunstige behandling lægges til grund.

#### Artikel 7

##### *Overførsel af kapital og udbytte*

(1) Hver kontraherende part skal med hensyn til investeringer på sit territorium af den anden kontraherende parts investorer tillade fri overførsel af:

- (a) startkapitalen og enhver yderligere kapital til vedligeholdelse og udvikling af en investering;
- (b) den investerede kapital eller provenuet fra salg eller hel eller delvis likvidation af en investering;
- (c) renter, dividender, fortjenester og andet realiseret udbytte;
- (d) betalinger, som udgør afdrag på gæld vedrørende investeringer, og forfaldne renter;
- (e) betalinger, der hidrører fra rettigheder nævnt i artikel 1, stk. (1), iv i denne aftale;
- (f) en rimelig andel af indtægter og andre indkomster tilhørende udenlandske ansatte, som har arbejde i forbindelse med en investering;
- (g) erstatning, genindsættelse i tidligere rettigheder, skadesløsholdelse eller anden afgørelse, jfr. artikel 5 og 6.

(2) Overførsler af betalinger i henhold til stk. (1) i denne artikel skal ske uden forsinkelse og i en frit konvertibel valuta.

(3) Overførsler skal foretages til markedsvekselkursen gældende på overførselsdagen med hensyn til loco-transaktioner i den valuta, hvori overførslen sker. I mangel af et marked for fremmed valuta skal den kurs, der anvendes, være den seneste vekselkurs anvendt til indgående investeringer.

#### Artikel 8

##### *Subrogation*

Hvis en kontraherende part eller dennes designerede agent foretager betaling til sine egne investorer under en garanti, den har givet med hensyn til en investering på den anden kontraherende parts territorium, skal sidstnævnte kontraherende part anerkende:

- (a) overdragelsen af en hvilken som helst rettilighed eller fordring fra investoren til førstnævnte

kontraherende part eller dennes designerede agent, hvad enten den foretages i henhold til lov eller retshandel, og  
(b) at førstnævnte kontraherende part eller dennes designerede agent er berettiget til i kraft af subrogation at udøve investorens rettigheder og gennemføre investorens fordringer, samt skal påtage sig de forpligtelser, der vedrører investeringen.

#### Artikel 9

##### *Twister mellem en kontraherende part og en investor*

- (1) Enhver tvist, som måtte opstå mellem en investor fra den ene kontraherende part og den anden kontraherende part i forbindelse med en investering på den anden kontraherende parts territorium, skal så vidt muligt søges bilagt mindeligt.
- (2) Hvis en sådan tvist mellem en investor fra den ene kontraherende part og den anden kontraherende part fortsat ikke er bilagt efter en periode på tre måneder, skal investor være berettiget til at vælge en af følgende muligheder for international voldgift:
  - (a) international voldgift ved Det Internationale Center for Bilæggelse af Investeringstvister i henhold til Konventionen om Bilæggelse af Investeringstvister mellem Stater og Statsborgere i andre Stater, der blev åbnet for undertegnelse i Washington den 18. marts 1965, eller
  - (b) en voldgiftsmand eller en international ad hoc voldgiftsdomstol nedsat i henhold til de voldgiftsregler, der gælder for FN's Kommission for International Handelsret.

#### Artikel 10

##### *Twister mellem de kontraherende parter*

- (1) Hvis der opstår en tvist mellem de kontraherende parter vedrørende fortolkningen og anvendelsen af denne overenskomst, bør de kontraherende parter så vidt muligt bilægge en sådan tvist gennem forhandlinger.
- (2) Hvis en sådan tvist ikke kan bilægges inden for tre måneder fra tvistens begyndelse, skal den efter anmodning fra enhver af de kontraherende parter forelægges for en voldgiftsdomstol.
- (3) En sådan voldgiftsdomstol skal nedsættes for hver enkelt sag på følgende måde:
  - (a) Inden for tre måneder fra modtagelsen af begæringen om voldgift skal hver kontraherende part udpege et medlem af domstolen. Disse to medlemmer skal derpå vælge en statsborger fra et tredjeland, som med de kontraherende parters godkendelse skal udpeges til formand for domstolen. Formanden skal udpeges inden for tre måneder fra datoen for udpegelsen af de to andre medlemmer.
  - (b) Hvis de nødvendige udpegelser ikke har fundet sted inden for nogen af de angivne perioder, kan enhver af de kontraherende parter i mangel af anden aftale opfordre præsidenten for Den Internationale Domstol til at foretage de nødvendige udpegelser. Hvis præsidenten er statsborger i den ene kontraherende part, eller hvis han på anden måde er forhindret i at udføre nævnte funktion, skal vicepræsidenten opfordres til at foretage de nødvendige udpegelser. Hvis vicepræsidenten er statsborger i den ene kontraherende part, eller hvis han også er forhindret i at udføre nævnte funktion, skal det medlem af Den Internationale Domstol, som er den næste i anciennitet, og som ikke er statsborger i en af de kontraherende parter, opfordres til at foretage de nødvendige udpegelser.
  - (c) Voldgiftsdomstolen skal anvende bestemmelserne i denne overenskomst, andre overenskomster indgået mellem de kontraherende parter og folkerettens gældende procedureregler. Den skal træffe sin afgørelse ved flertalsafgørelse. Voldgiftsdomstolen fastsætter sin egen procedure.
  - (d) Voldgiftsdomstolens afgørelser er endelige og bindende for begge kontraherende parter.
  - (e) Hver kontraherende part skal bære omkostningerne for sit eget voldgiftsmedlem ved domstolen og for sin medvirken i voldgiftssagen. Omkostningerne til formanden og de øvrige omkostninger skal bæres ligeligt af de kontraherende parter.

Artikel 11

*Andre forpligtelser*

En kontraherende parts investorer investeringer, der er genstand for særlige forpligtelser, som den anden kontraherende part har påtaget sig, og som er mere gunstige for investoren end den behandling, der er indrømmet under denne overenskomst, er undergivet bestemmelserne i henhold til disse forpligtelser.

Artikel 12

*Overenskomstens anvendelsesområde*

Bestemmelserne i denne overenskomst skal omfatte alle investeringer foretaget af den ene kontraherende parts investorer på den anden kontraherende parts territorium efter 1. januar 1957. De skal imidlertid ikke kunne anvendes på uoverensstemmelser eller tvister, som er opstået før overenskomstens ikrafttræden.

Artikel 13

*Ændringer*

Ved ikrafttrædelsen af denne overenskomst eller på et hvilket som helst senere tidspunkt kan bestemmelserne i denne overenskomst ændres på en sådan måde, som de kontraherende parter er enige om. Sådanne ændringer skal træde i kraft, når de kontraherende parter har meddelt hinanden, at de forfatningsmæssige krav for ikrafttrædelse er blevet opfyldt.

Artikel 14

*Territorial udvidelse*

Denne overenskomst skal ikke gælde for Færøerne og Grønland. Bestemmelserne i denne overenskomst kan udvides til at omfatte Færøerne og Grønland i henhold til aftale herom ved noteveksling mellem de kontraherende parter.

Artikel 15

*Ikrafttrædelse*

Denne overenskomst træder i kraft tredive dage efter den dato, hvor de kontraherende parter regeringer skriftligt har meddelt hinanden, at de forfatningsmæssige krav for denne overenskomsts ikrafttrædelse er blevet opfyldt.

Artikel 16

*Varighed og ophør*

- (1) Denne overenskomst skal forblive i kraft i ti år og skal derefter forblive i kraft, medmindre den ene kontraherende part skriftligt meddeler den anden kontraherende part sin hensigt om at opsig overenskomsten. Meddelelsen om opsigelse får virkning et år efter notifikationsdatoen.
- (2) For så vidt angår investeringer foretaget før den dato, hvor meddelelsen om opsigelse af denne overenskomst får virkning, skal bestemmelserne i artiklerne 1 til 12 forblive i kraft i yderligere en tiårsperiode fra denne dato.

TIL BEKRÆFTELSE HERAF har undertegnede, behørigt bemyndigede af deres respektive regeringer, underskrevet denne overenskomst.

UDFÆRDIGET i to eksemplarer i København den 28. juni 1996 på dansk, arabisk og engelsk, idet alle tekster skal have samme gyldighed.

I tilfælde af uenighed om fortolkningen skal den engelske tekst have forrang.

**For Kongeriget Danmarks Regering**

*Niels Helveg Petersen*

**For Republikken Tunesiens Regering**

*Habib Ben Yahia*

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF  
DENMARK AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TUNISIA  
CONCERNING THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION  
OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Denmark and the Government of the Republic of Tunisia, hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to create favourable conditions for investments in both States and to intensify the co-operation between private enterprises in both States with a view to stimulating the productive use of resources,

Recognizing that a fair and equitable treatment of investments on a reciprocal basis will serve this aim,

Have agreed as follows:

*Article 1. Definitions*

For the purpose of this Agreement,

(1) The term "investments" means every kind of asset invested in the territory of one Contracting Party in conformity with its laws and regulations and shall include in particular, but not exclusively:

(i) Tangible and intangible, movable and immovable property, as well as any other rights such as leases, mortgages, liens, pledges, privileges, guarantees and any other similar rights;

(ii) A company or enterprise, or shares, stock or other forms of participation in a company or enterprise and bonds and debt of a company or enterprise;

(iii) Returns reinvested, claims to money and claims to performance pursuant to contract having an economic value;

(iv) Industrial and intellectual property rights, including copyrights, patents, trade names, technology, trademarks, goodwill, know-how and any other similar rights;

(v) Concessions or other rights conferred by law or under contract, including concessions to search for, extract or exploit natural resources;

(vi) A change in the form in which assets are invested, does not affect their character as investments.

(2) "Returns" means the amounts yielded by an investment and includes in particular, though not exclusively, profit, interest, capital gains, dividends, royalties or fees.

(3) Returns, and in case of reinvestment amounts yielded from the reinvestment, shall be given the same protection as the investment in accordance with the provisions of this Agreement.

(4) "Investor" means with regard to each Contracting Party:

(a) Natural persons having the nationality of one of the Contracting Parties in accordance with its laws and regulations.

(b) Any entity established in accordance with, and recognized as a legal person by the laws and regulations of that Contracting Party, such as companies, firms, associations, development finance institutions, foundations or similar entities irrespective of whether or not their liabilities are limited and whether or not their activities are directed at profit.

(5) "Territory" means in respect of each Contracting Party the territory under its sovereignty as well as the sea and sub-maritime zones over which the Contracting Party exercises, in conformity with international law, sovereign rights or jurisdiction.

#### *Article 2. Promotion and Protection of Investments*

(1) Each Contracting Party, in accordance with its laws and regulations, shall admit investments by investors of the other Contracting Party and encourage such investments including facilitating the establishment of representative offices.

(2) Investments of investors of each Contracting Party shall at all times enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

#### *Article 3. Treatment of Investments*

(1) Each Contracting Party shall in its territory accord to investments made by investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment which in no case shall be less favourable than that accorded to its own investors or to investors of any third State, whichever is the more favourable to the investors.

(2) Each Contracting Party shall in its territory accord investors of the other Contracting Party, as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, fair and equitable treatment which in no case shall be less favourable than that accorded to its own investors or to investors of any third State, whichever of these standards is the more favourable to the investors.

#### *Article 4. Exceptions*

The provisions of this Agreement relative to the granting of treatment not less favourable than that accorded to the investors of each Contracting Party or of any third State shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) Membership of any existing or future free trade area, customs union or other similar regional economic organisation of which one of the Contracting Parties is or may become a party, or

- (b) Any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

*Article 5. Expropriation and Compensation*

(1) Investments of investors of each Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having effect equivalent to nationalisation or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for expropriations made in the public interest, on a basis of non-discrimination, carried out under due process of law, and against prompt, adequate and effective compensation.

(2) Such compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or impending expropriation became public knowledge, in such a way as to affect the value of the investment. Compensation shall be paid promptly and include an amount to compensate for any delay in payment that may occur from the date of expropriation provided that the delay of payment is not caused by the investor.

(3) The investor affected shall have a right to prompt review under the law of the Contracting Party making the expropriation, by a judicial or other competent and independent authority of that Contracting Party, of its case, of the valuation of its investment, and of the payment of compensation, in accordance with the principles set out in section 1 of this Article.

(4) When a Contracting Party expropriates the assets of a company or an enterprise in its territory, which is incorporated or constituted under its law, and in which investors of the other Contracting Party have an investment, including through shareholding, the provisions of this Article shall apply to ensure prompt, adequate and effective compensation for those investors for any impairment or diminishment of the fair market value of such investment resulting from the expropriation in accordance with the paragraphs 1 to 3 of this Article.

*Article 6. Compensation for Losses*

Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection, or riot in the territory of the latter Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever of these standards is the more favourable from the point of view of the investor.

*Article 7. Transfer of Capital and Returns*

(1) Each Contracting Party shall with respect to investments in its territory by investors of the other Contracting Party allow the free transfer of:



- (a) The initial capital and any additional capital for the maintenance and development of an investment;
  - (b) The invested capital or the proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment;
  - (c) Interest, dividends, profits and other returns realized;
  - (d) Payments made for the reimbursement of the credits for investments, and interest due;
  - (e) Payments derived from rights enumerated in Article 1, section 1, iv of this Agreement;
  - (f) A reasonable proportion of earnings and other remunerations of personnel engaged from abroad in connection with an investment;
  - (g) Compensation, restitution, indemnification or other settlement pursuant to Articles 5 and 6.
- (2) Transfers of payments under section 1 of this Article shall be effected without delay and in a freely convertible currency.
- (3) Transfers shall be made at the market rate of exchange existing on the date of transfer with respect to spot transactions in the currency to be transferred. In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be used will be the most recent exchange rate applied to inward investment.

#### *Article 8. Subrogation*

If one Contracting Party or its designated agency makes a payment to its own investors under a guarantee it has accorded in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

- (a) The assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim by the investor to the former Contracting Party or to its designated agency and
- (b) That the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and enforce the claims of that investor and shall assume the obligations related to the investment.

#### *Article 9. Disputes between a Contracting Party and an Investor*

- (1) Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of that other Contracting Party shall, as far as possible, be settled amicably.
- (2) If such dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party continues to exist after a period of three months, the investor shall be entitled to choose between one of the following possibilities for international arbitration:
- (a) International arbitration of the International Centre for Settlement of Investment Disputes established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes

between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965 (ICSID Convention), or

(b) An arbitrator or international ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law.

*Article 10. Disputes between the Contracting Parties*

(1) If any dispute arises between the Contracting Parties concerning the interpretation and application of this Agreement, the Contracting Party shall, as far as possible, try to settle any such dispute through negotiations.

(2) If such a dispute cannot be settled within three months from the beginning of the dispute, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal.

(3) Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way:

(a) Within three months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the tribunal. Those two members shall then select a national of a third State who on approval by the Contracting Parties shall be appointed Chairman of the tribunal. The Chairman shall be appointed within three months from the date of appointment of the other two members.

(b) If within any of the periods specified the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

(c) The arbitral tribunal shall apply the provisions of this Agreement, other Agreements concluded between the Contracting Parties, and the procedural standards called for by international law. It shall reach its decision by a majority of votes. The arbitral tribunal determines its own procedure.

(d) The decisions of the tribunal are final and binding upon the Contracting Parties to the dispute.

(e) Each Contracting Party shall bear the cost of its own member of the tribunal and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

*Article 11. Other Commitments*

Investments of investors of one Contracting Party subject to particular commitments undertaken by the other Contracting Party that are more favourable to the investor than the treatment accorded by this Agreement, are subject to the terms of those commitments.

*Article 12. Applicability of this Agreement*

This Agreement shall apply to investments made after 1 January 1957 in the territory of a Contracting Party by an investor of the other Contracting Party. It shall, however, not be applicable to divergencies or disputes which have arisen prior to its entry into force.

*Article 13. Amendments*

At the time of entry into force of this Agreement or at any time thereafter the provisions of this Agreement may be amended in such manner as may be agreed between the Contracting Parties. Such amendments shall enter into force when the Contracting Parties have notified each other that the constitutional requirements for the entry into force have been fulfilled.

*Article 14. Territorial Extension*

This Agreement shall not apply to the Faroe Islands and Greenland.

The provisions of this Agreement may be extended to the Faroe Islands and Greenland as may be agreed between the Contracting Parties in an Exchange of Notes.

*Article 15. Entry into Force*

The Contracting Parties shall notify each other when the constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. The Agreement shall enter into force thirty days after the date of that last notification.

*Article 16. Duration and Termination*

(1) This Agreement shall remain in force for a period of ten years. It shall remain in force thereafter until either Contracting Party notifies in writing the other Contracting Party of its intention to terminate this Agreement. The notice of termination shall become effective one year after the date of notification.

(2) In respect of investments made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of Articles 1 to 12 shall remain in force for a further period of ten years from that date.

In witness whereof the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Copenhagen on 28 June 1996 in the Danish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In the case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of Denmark:

NIELS HELVEG PETERSEN

For the Government of the Republic of Tunisia:

HABIB BEN YAHIA

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU DANEMARK  
ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE RELATIF  
À LA PROMOTION ET LA PROTECTION MUTUELLE DES INVES-  
TISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume du Danemark et le Gouvernement de la République tunisienne, ci-après dénommés les Parties contractantes,

Désireux de créer des conditions favorables aux investissements dans les deux Etats et d'intensifier la coopération entre les entreprises privées dans les deux Etats, de manière à stimuler l'utilisation productive des ressources,

Reconnaissant qu'un traitement juste et équitable des investissements sur une base de réciprocité favorisera la poursuite de cet objectif,

Sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Définitions*

Aux fins du présent Accord,

1) Le terme " investissements " désigne tout type d'actifs investis dans le territoire de l'une des Parties contractantes dans des conditions conformes à ses lois et règlements, et comprend notamment, quoique non exclusivement :

i) Les biens tangibles et intangibles, meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits tels que baux, hypothèques, droits de gage, engagements, privilèges, garanties et tous autres droits analogues ;

ii) Une société ou entreprise, ou des actions, parts sociales ou autres formes de participation dans une société ou entreprise ainsi que les valeurs et créances d'une société ou entreprise ;

iii) Les revenus réinvestis, les créances et les droits sur les résultats en conséquence d'un contrat ayant une valeur économique ;

iv) Les droits de propriété industrielle et intellectuelle, y compris les droits de reproduction, les brevets, les raisons sociales, la technologie, les marques de fabrique, les biens incorporels, le savoir-faire ainsi que tous autres droits analogues ;

v) Les concessions et autres droits conférés par la loi ou par contrat, dont les concessions de prospection, d'extraction ou d'exploitation des ressources naturelles ;

vi) La modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis ne les prive pas de leur caractère d'investissements.

2) Le terme " revenus " désigne les montants résultant d'un investissement et englobe notamment, quoique non exclusivement, les bénéfices, les intérêts, les plus-values du capital, les dividendes, les redevances ou les honoraires.

3) Les revenus et, en cas de réinvestissement, les montants résultant du réinvestissement, bénéficient de la même protection que l'investissement, et ce dans des conditions conformes aux dispositions du présent Accord.

4) Le terme " investisseur " désigne, en ce qui concerne chacune des Parties contractantes :

a) Les personnes physiques ayant la citoyenneté de l'une des Parties contractantes selon ses lois et règlements ;

b) Toute entité constituée conformément aux lois et règlements de ladite Partie contractante et reconnue comme personne morale, telle que société, firme, association, institution de financement du développement, fondation ou entité analogue que sa responsabilité soit limitée ou non et que son activité soit à but lucratif ou non.

5) Le terme " territoire " désigne, en ce qui concerne chaque Partie contractante, le territoire sur lequel elle exerce sa souveraineté, ainsi que les zones maritimes et sous-marines sur lesquelles la Partie contractante exerce des droits ou une juridiction souverains conformément au droit international.

#### *Article 2. Promotion et protection des investissements*

1) Dans des conditions conformes à ses lois et règlements, chacune des Parties contractantes accepte les investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante et encourage de tels investissements, notamment en facilitant la création d'agences de représentation.

2) Les investissements des investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficient à tout moment d'une protection et d'une sécurité complètes sur le territoire de l'autre Partie contractante. Ni l'une ni l'autre des Parties contractantes ne fait obstacle de quelque manière que ce soit sur son territoire, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, à la gestion, à la conservation, à l'usage, à la jouissance ou à la cession d'investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

#### *Article 3. Traitement des investissements*

1) Sur son territoire, chaque Partie contractante accorde aux investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement juste et équitable, lequel n'est en aucun cas moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers, selon le critère le plus favorable pour les investisseurs.

2) Chaque Partie contractante accorde sur son territoire, aux investisseurs de l'autre Partie contractante, en ce qui concerne la gestion, le maintien, l'usage, la jouissance ou la cession de leurs investissements, un traitement juste et équitable, lequel n'est en aucun cas moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou à des investisseurs de tout Etat tiers, selon le critère le plus favorable du point de vue des investisseurs.

*Article 4. Exceptions*

Les dispositions du présent Accord, telles que relatives à l'octroi d'un traitement non moins favorable que celui accordé aux investisseurs de chacune des Parties contractantes ou de tout Etat tiers, ne peuvent être interprétées comme obligeant une Partie contractante à étendre aux investisseurs de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège résultant :

a) De l'appartenance à toute zone de libre-échange, union douanière ou autre organisation économique régionale analogue, dont l'une des Parties contractantes fait partie ou est susceptible de faire partie, ou

b) De tout accord ou arrangement international relatif, en totalité ou en partie, à la fiscalité.

*Article 5. Expropriation et indemnisation*

1) Les investissements réalisés par des investisseurs d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante ne sont ni nationalisés, ni expropriés ou frappés par des mesures ayant un effet équivalent à une nationalisation ou à une expropriation (ci-après dénommées " expropriation "), excepté dans le cas des expropriations effectuées dans l'intérêt public, sans discrimination, dans le respect de la loi, et moyennant une indemnisation prompte, adéquate et effective.

2) Cette indemnisation correspond à la juste valeur marchande qu'avait l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation ou avant que l'expropriation imminente ne soit rendue publique, dans des conditions telles qu'elles influent sur la valeur de l'investissement. L'indemnisation est payée promptement et comprend tout montant destiné à compenser tout retard de paiement susceptible de se produire depuis la date de l'expropriation, sous réserve que le retard de paiement ne soit pas dû à l'investisseur.

3) L'investisseur concerné a le droit de faire examiner promptement, dans des conditions conformes à la législation de la Partie contractante procédant à l'expropriation, par une autorité judiciaire ou une autre autorité compétente et indépendante de ladite Partie contractante, son cas, l'estimation de son investissement ainsi que le paiement de l'indemnisation, ce conformément aux principes fixés au paragraphe 1 du présent article.

4) Lorsque sur son territoire, une Partie contractante exproprie les biens d'une société ou d'une entreprise immatriculée ou constituée aux termes de sa législation, et dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie contractante ont investi, y compris par le biais d'actions, les dispositions du présent article s'appliquent de façon à garantir qu'une indemnisation rapide, adéquate et effective soit versée auxdits investisseurs pour les dédommager de toute dévaluation ou diminution de la valeur commerciale dudit investissement résultant de l'expropriation, et ce conformément aux paragraphes 1 à 3 du présent article.

*Article 6. Indemnisation pour pertes*

Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé,

d'une révolution, d'un état d'urgence national, d'une insurrection ou d'une émeute sur le territoire de l'autre Partie contractante, bénéficient de la part de cette dernière d'un traitement, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la compensation ou autre règlement, non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un Etat tiers, le critère retenu étant le plus favorable du point de vue de l'investisseur.

*Article 7. Transfert des capitaux et des revenus*

1) Chaque Partie contractante autorise, en ce qui concerne les investissements sur son territoire, réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante, le libre transfert :

a) Du capital de départ et de tout capital supplémentaire nécessaire au maintien et au développement d'un investissement ;

b) Du capital investi ou des produits de la vente ou de la liquidation totale ou partielle d'un investissement ;

c) Des intérêts, dividendes, bénéfices et autres revenus réalisés ;

d) Des paiements effectués pour le remboursement des crédits d'investissement ainsi que des intérêts dus ;

e) Des paiements résultant des droits énumérés à l'alinéa iv du paragraphe 1 de l'article premier du présent Accord ;

f) D'une proportion raisonnable des gains et autres rémunérations du personnel recruté à l'étranger dans le cadre d'un investissement ;

g) Des compensations, restitutions, indemnisations ou autre règlement, conformément aux articles 5 et 6.

2) Les transferts des paiements réalisés au titre du paragraphe 1 du présent article sont effectués promptement et dans une monnaie librement convertible.

3) Les transferts sont effectués au taux de change du commerce en vigueur à la date du transfert en ce qui concerne les transactions au comptant, et ce dans la monnaie à transférer. En l'absence d'un marché des devises, le taux appliqué sera le taux de change le plus récemment appliqué aux investissements d'origine étrangère.

*Article 8. Subrogation*

Si une Partie contractante ou l'organisme qu'elle a désigné effectue un paiement à ses propres investisseurs en vertu d'une garantie qu'elle ou il a accordé au titre d'un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière reconnaît :

a) La cession, en vertu de la loi ou d'une transaction légale, de tout droit ou revendication de l'investisseur à la première Partie contractante ou à l'organisme qu'elle a désigné, de même que

b) Le droit, par subrogation, pour la première Partie contractante ou pour l'organisme qu'elle a désigné, d'exercer les droits et de faire valoir les revendications dudit investisseur, et assume les obligations liées à l'investissement.



*Article 9. Différends entre une Partie contractante et un investisseur*

1) Dans toute la mesure du possible, tout différend susceptible de survenir entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante au sujet d'un investissement effectué sur le territoire de ladite autre Partie contractante est réglé à l'amiable.

2) Si le différend entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie contractante perdure au-delà de six mois, l'investisseur est habilité à choisir l'une des possibilités suivantes d'arbitrage international :

a) Un arbitrage international du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements, établi conformément à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, ouverte à la signature à Washington D.C. le 18 mars 1965 (Convention CIRDI), ou

b) Un arbitre ou un tribunal international d'arbitrage ad hoc, établi en vertu du Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international.

*Article 10. Différends entre les Parties contractantes*

1) Si un différend survient entre les Parties contractantes au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord, les Parties contractantes s'efforcent, dans toute la mesure du possible, de le régler par voie de négociations.

2) Si le différend ne peut être réglé dans les trois mois à compter du moment où il s'est fait jour, il est, à la demande de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, soumis à un tribunal d'arbitrage.

3) Ledit tribunal est constitué individuellement pour chacune des affaires de la manière suivante :

a) Dans les trois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chacune des Parties contractantes désigne un membre du tribunal. Ces deux membres choisissent alors un ressortissant d'un Etat tiers qui, après approbation des Parties contractantes, est nommé Président du tribunal. Le Président est nommé dans les trois mois qui suivent la désignation des deux autres membres.

b) Si les nominations requises n'ont pas été faites dans les délais fixés à cet effet, l'une ou l'autre Partie contractante peut, à défaut d'un autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il est empêché pour toute autre raison de remplir ces fonctions, le Vice-Président est invité à procéder aux nominations requises. Si le Vice-Président est un ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il est aussi empêché de remplir ces fonctions, le membre le plus ancien de la Cour internationale de justice, non ressortissant de l'une des Parties contractantes, est invité à procéder aux nominations voulues.

c) Le tribunal d'arbitrage applique les dispositions du présent Accord, des autres accords conclus entre les Parties contractantes ainsi que les règles de procédure requises par

le droit international. Il prend sa décision à la majorité des voix. Le tribunal d'arbitrage fixe lui-même son règlement intérieur.

d) Les décisions du tribunal sont sans appel et contraignantes pour les parties au différend.

e) Chaque Partie contractante assume les frais du membre du tribunal qu'elle a désigné et de ses représentants au tribunal d'arbitrage. Les frais du Président et les autres frais sont répartis à parts égales entre les Parties contractantes.

#### *Article 11. Autres engagements*

Les investissements réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes, assujettis à des engagements particuliers contractés par l'autre Partie contractante, engagements plus favorables pour l'investisseur que le traitement accordé en vertu du présent Accord, sont assujettis aux conditions desdits engagements.

#### *Article 12. Applicabilité du présent Accord*

Le présent Accord s'applique aux investissements réalisés après le 1er janvier 1957 sur le territoire d'une Partie contractante par un investisseur de l'autre Partie contractante. Il ne s'applique toutefois pas aux divergences ou aux différends survenus avant son entrée en vigueur.

#### *Article 13. Amendements*

Dès l'entrée en vigueur du présent Accord ou à tout moment ultérieurement, les dispositions du présent Accord peuvent être amendées dans des conditions susceptibles de convenir aux Parties contractantes. Ces amendements entrent en vigueur lorsque les Parties contractantes se sont informées que les formalités constitutionnelles requises à cet effet ont été accomplies.

#### *Article 14. Champ d'application territorial*

Le présent Accord ne s'applique ni aux îles Féroé ni au Groenland.

Ses dispositions peuvent cependant être étendues aux îles Féroé et au Groenland si les Parties contractantes en conviennent par un échange de notes.

#### *Article 15. Entrée en vigueur*

Les Parties contractantes se notifient l'une l'autre l'aboutissement de leurs formalités constitutionnelles nécessaires à l'entrée en vigueur du présent Accord. Il entre en vigueur 30 jours après la date de la dernière notification.

*Article 16. Durée et dénonciation*

1) Le présent Accord restera en vigueur pendant dix ans. Il le demeurera ultérieurement jusqu'à ce que l'une des Parties contractantes notifie par écrit à l'autre Partie contractante son intention d'y mettre fin. La dénonciation prendra effet un an après la date de la notification.

2) En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle la dénonciation du présent Accord devient applicable, les dispositions des articles premier à 12 continueront d'être applicables pendant dix ans après ladite date.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Copenhague le 28 juin 1996 en langues danoise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaudra.

Pour le Gouvernement du Royaume du Danemark :

NIELS HELVEG PETERSEN

Pour le Gouvernement de la République tunisienne :

HABIB BEN YAHIA

